عين على إيران

رؤى وتحليلات

نشرة تهتم بالشئون الإيرانية

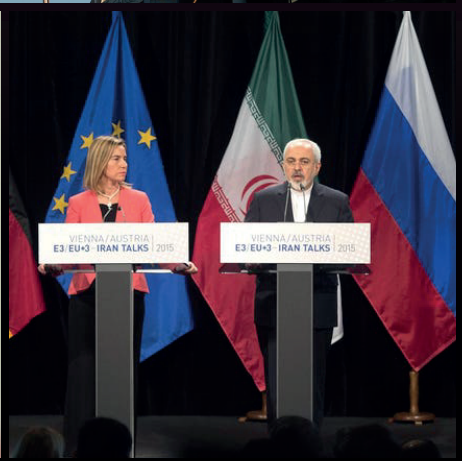

نسخة الكترونية

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
www.ecss.com.eg

عين على إيران ...

رؤى وتحليلات

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **محمد مجاهد الزيات**
المستشار الأكاديمي

إشراف و تحريـــر
د. **دلال محمود**

مجموعة عمل إيران

بسنت جمال **محمد منصور**
حسين عبد الراضي **مها علام**
نوران عوضين **محمود قاسم**
علي عاطف **محمد عبد الرازق**

المنسق العام **مي سعيد**
إشراف الديجيتال **صفوة إيهاب**

إخـراج فنـي
إسلام علي

العدد الأول - نشرة تهتم بالشئون الإيرانية - أول أبريل 2022

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

الافتتاحية 4

القسم الأول: أحداث وتعليقات

الاقتصاد الإيراني: تطورات لافتة 5

الاستعراض العسكري في يوم الجيش الإيراني: رسائل متضمنة 7

إيران ووكالة الطاقة الذرية: مباحثات مستمرة وتفاهم وشيك 10

الكونجرس الأمريكي والمباحثات النووية مع إيران 12

حقل الدُرة: خلافات إيران مع السعودية والكويت 14

إيران والتطورات في اليمن 16

أزمة في أفق علاقات إيران مع طالبان 18

القسم الثاني: تحليلات

اتفاق نووي جديد: الاتجاه إلى غير الممكن 20

هل هناك نظام أمني وشيك للبحر الأحمر؟ 25

القسم الثالث: ماذا يقول إعلام إيران ومراكزها البحثية؟

قضايا الداخل الإيراني 28

قضايا السياسة الخارجية الإيرانية 31

الافتتاحية

الجمهورية الإسلامية الإيرانية واحدة من القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، هذه الحقيقة لا يختلف عليها أحد، بما يؤكد أهميتها الاستراتيجية النابعة من علاقاتها الخارجية، سواء بالقوى الدولية الكبرى أو علاقاتها ببعض القوى السياسية داخل الدول العربية ليمثلوا أذرعًا قوية لسياساتها الإقليمية وأدوات فعالة لمد نفوذها وتعميقه في هذه الدول. ونفوذ إيران لا يقتصر على البعد الطائفي لأصحاب المذهب الشيعي، بل يتسع ليشمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية وأمنية وسياسية.

وعلى الرغم من اتساع الدور الإيراني في جوارها العربي منذ عقدين زمنيين على الأقل، فإن هذه المرحلة بما تشهده من تغيرات جيواستراتيجية تنذر بتغير التوازنات الإقليمية وربما الدولية. فاقتراب إيران من العتبة النووية من جهة، واتساع مساحة حركة وكلائها في المنطقة من جهة أخرى، وتحالفها الاستراتيجي مع الصين القوة العالمية الصاعدة من جهة ثالثة؛ كلها اعتبارات تزيد من أهمية المتابعة المستمرة للسياسات الإيرانية الداخلية والخارجية، سعيًا لتتبع وملاحقة وربما استباق الأهداف الإيرانية في المنطقة العربية وقضاياها الأساسية. وفي عبارة موجزة فإن المتابعة الدقيقة وتحليلها يعني أن تكون هناك "عين على إيران".

واتساقًا مع هذا يطلق المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية هذه النشرة الإلكترونية (نصف الشهرية) تحت عنوان "عين على إيران". وتنقسم هذه النشرة إلى ثلاثة أقسام؛ الأول يحمل عنوان "أحداث وتعليقات"، وهو يقدم أهم الأحداث ذات الصلة بإيران سواء داخليًا أو خارجيًا مصحوبة بتعليق تحليلي لها يربطها بالسياق العام الذي تدور فيه. والقسم الثاني يحمل عنوان "تحليلات"، ويقدم تحليلًا معمقًا لبعض القضايا الأساسية ذات الصلة بإيران وسياساتها الإقليمية من خلال الخبراء والمتخصصين في الشأن الإيراني. وأخيرًا، القسم الثالث الذي يحمل عنوان "ماذا يقول إعلام إيران ومراكزها البحثية"، ليوضح أهم الاتجاهات الإعلامية والبحثية خلال الفترة التي تهتم بها النشرة.

والمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية إذ يقدم هذه النشرة فإنه يأمل في أن تُسهم في تقديم إضافة للباحثين والمهتمين بالشأن الإيراني، كما يهدف لتقديم هذا الجهد للقارئ العربي لإلقاء الضوء على واحدة من أبرز القوى الإقليمية بما يوفر استيعابًا أفضل لتأثيرها.

د. محمد مجاهد الزيات

الاقتصاد الإيراني

تطورات لافتة

الحدث الأول

ارتبط هذا الحدث بالاقتصاد الإيراني، وتعددت الأخبار والتحليلات التي اهتمت بوجود تحسن في المؤشرات الاقتصادية الإيرانية، بعضها اهتم بالرصد وبعضها اهتم بالتركيز على الأثر الناتج عن هذا التحسن.

أبرز العناوين ذات الصلة

- خامنئي: ينبغي ألا نربط الاقتصاد بالعقوبات الأمريكية
- إبراهيم رئيسي يقدم للنواب "إنجازاته الاقتصادية"
- خامنئي يعترف بأن المشاكل الاقتصادية لن تختفي قريبًا

- **المتحدث باسم الحكومة: زيادة صادرات خام النفط الإيراني تثبت "فشل" العقوبات الأمريكية**
- **صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الاقتصاد الإيراني 3 بالمائة في 2022**

التعليق

يمر الاقتصاد الإيراني بمرحلة حرجة تتجلى مظاهرها في ارتفاع معدلات التضخم العام والأساسي إلى نحو 40.7% و51% على التوالي خلال العام 2020/2021 لتتخطى مستوى 35% للسنة الثالثة على التوالي، فضلًا عن انهيار قيمة العملة المحلية التي بلغت 280 ألف ريال إيراني مقابل الدولار في السوق السوداء نهاية عام 2021، وذلك بعدما فقدت العملة أكثر من نصف قيمتها على مدار السنوات الثلاث الماضية، وتآكل الاحتياطي النقدي بالتزامن مع تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 1.342 مليار دولار، وهو المستوى الأدنى منذ عام 2015، وارتفاع الدين الخارجي الإيراني إلى 5.451 مليارات دولار خلال 2020 مقارنة مع 4.855 مليارات دولار خلال 2019، بنسبة ارتفاع تبلغ 12.2% على أساس سنوي، إلى جانب انكماش قطاع الزراعة والصناعة بسبب النقص في إمدادات المياه والطاقة.

شهد قطاعا النفط والخدمات نموًا قدره 11.7% و6.5% على الترتيب خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2022/2021 بعد إعادة فتح الاقتصاد العالمي والمحلي، وعودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته

من ناحية أخرى، شهد قطاعا النفط والخدمات نموًا قدره 11.7% و6.5% على الترتيب خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2021/2022 بعد إعادة فتح الاقتصاد العالمي والمحلي، وعودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، مما ساهم في ارتفاع أسعار الخام الأسود، ولهذا نمت عائدات النفط خلال النصف الأول من العام نفسه بأكثر من 300% على أساس سنوي، ويرجع ذلك إلى مقارنتها بمستوى قياسي منخفض للغاية خلال عام سابق، وعلى هذا الأساس فإنها لا تمثل سوى 12% فقط من الإيرادات الحكومية مقارنة مع نسبة تبلغ 50% خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2018/2019.

وكنتيجة منطقية لجميع ما سبق، اتسعت دائرة الفقر والبطالة في إيران حيث بلغت الأخيرة حوالي 12.6% خلال عام 2020، كما تضاعف عدد المهاجرين الإيرانيين بواقع أربع مرات على مدار الثلاثين عامًا الماضية، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوياته منذ عام 2003.

وعلى الرغم من الضغط المستمر على البلاد بسبب العقوبات الأمريكية والتأثيرات الاقتصادية لوباء كورونا والاختلالات الهيكلية في بناء الاقتصاد الإيراني، إلا أن صندوق النقد الدولي قد توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنحو 3% خلال عام 2022 مقارنة بنمو قدره 4% خلال عام 2021، لينخفض عقب ذلك بنقطة مئوية واحدة عند 2% بحلول عام 2023. وربما تستند تلك التوقعات إلى انتعاش صادرات النفط الإيرانية من أدنى مستوياتها القياسية التي تقل عن 500 ألف برميل يوميًا في عام 2019 إلى أكثر من 1.5 مليون برميل يوميًا خلال أواخر عام 2021 وأوائل عام 2022. كما تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى استقرار معدل التضخم السنوي في البلاد إلى 32.3% و27.5% بحلول عامي 2022 و2023 على الترتيب، فيما توقع الصندوق تسجيل معدلات البطالة نحو 10.2% و10.5% خلال العامين الجاري والمقبل على التوالي.

الحدث الثاني

نظمت إيران استعراضًا عسكريًا في يوم الجيش الإيراني يوم 18 أبريل عرضت فيه تشكيلة من الأسلحة النوعية، من بينها أسلحة جديدة، وقد تناولت عدة مصادر إيرانية وعربية هذا الاستعراض، وتكاد تجُمع الآراء على أن هذا العرض استهدف توجيه مجموعة من الرسائل، منها ما يستهدف الداخل الإيراني والمحيط الإقليمي، ومنها ما تم توجيه للمحيط الدولي.

أبرز العناوين ذات الصلة

- بمناسبة "يوم الجيش".. إيران تكشف عن أسلحة حديثة.
- إيران تستعرض معدات عسكرية جديدة في "يوم الجيش".

- **يوم الجيش في إيران.. استعراض أحدث الأسلحة وتحذيرات للصهاينة والأعداء.**
- **لأول مرة.. إيران تستعرض منظومة "فتح" الصاروخية الباليستية التكتيكية.**

التعليق

على الجانب العسكري، تبدو الرسائل الإيرانية موجهة بشكل رئيسي إلى إسرائيل، وهي رسائل متنوعة، تأتي في سياق المواجهة المحتدمة بين طهران وتل أبيب، والتي كانت خلال السنوات الماضية مستترة بشكل أو بآخر، وبدأت في التحول إلى العلن بشكل أكبر منذ أواخر عام 2020، بعد اغتيال العالم النووي البارز محسن زاده، ودخول الطرفين في خضم مجموعة من المواجهات، تنوعت بين تبادل استهداف الناقلات البحرية، وبين الهجمات السيبرانية، هذا بجانب اعتقال طهران مؤخرًا ثلاثة عملاء للموساد في محافظة سيستان وبلوشستان، التي شهدت بعد ذلك محاولة لافتة لاغتيال قائد فيلق "سلمان" في الحرس الثوري. ولذلك يمكن القول إن إيران تهدف إلى تكثيف استعراض المنظومات القتالية محلية الصنع، والتلويح بأن تبعات أي تحرك هجومي إسرائيلي ضد طهران ستكون كبيرة.

> **أعلنت طهران عن نوع جديد من أنواع الطائرات بدون طيار، تحت اسم "كمان22-"، يبلغ مداها الأقصى ثلاثة آلاف كم، وتستطيع حمل ذخائر قتالية تبلغ زنتها 300 كلجم،**

ارتبطت نوعية القدرات العسكرية الجديدة التي تم الكشف عنها خلال نسخة هذا العام من "يوم الجيش" بشكل أو بآخر بالمواجهة مع تل أبيب، والتي كانت الطائرات بدون طيار إحدى أهم أدواتها. فقد أعلنت طهران عن نوع جديد من أنواع الطائرات بدون طيار، تحت اسم "كمان22-"، يبلغ مداها الأقصى ثلاثة آلاف كم، وتستطيع حمل ذخائر قتالية تبلغ زنتها 300 كلجم، وهو إعلان يُعتبر ردًا مباشرًا على الاختبارات الإسرائيلية الأخيرة على منظومة ليزرية متطورة للدفاع الجوي.

ظهور هذا النوع الجديد من الطائرات بدون طيار، بجانب أنواع أخرى منها الطائرة الاستطلاعية بعيدة المدى "أبابيل 5-"، وكذا افتتاح قسم الطائرات المسيرة في جامعة "الشهيد ستاري" للعلوم والتقنيات الجوية، وكشف الحرس الثوري عن امتلاكه قاعدة تحت أرضية، لإطلاق طائرات هجومية بدون طيار، يبلغ مدى كل منها 2000 كم، ووجود إمكانية لإطلاق 60 طائرة منها في وقت متزامن؛ تبدو جميعها مؤشرات على رغبة طهران في التأكيد على استمرارية وتطور برنامجها لتطوير الطائرات بدون طيار.

الملف العسكري لا يستثني الرسائل الموجهة للخليج، فرغم شروع كل من طهران والرياض، في الجولة الخامسة من المباحثات بينهما، منتصف أبريل 2022، فإن طهران تنتهج نهجًا مزدوجًا يعتمد على السير قدمًا نحو الحوار مع الرياض، في الوقت الذي تشجع فيه جماعة أنصار الله "الحوثيين" في اليمن، على استهداف المنشآت المدنية والمطارات في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

أما على الجوانب الداخلية، فيمكن القول إن طهران تحرص -بشكل دائم- على استغلال المناسبات العسكرية، لإرسال رسائل للداخل، خاصة في ظل بعض التوترات التي شابت المشهد الإيراني، عقب انتخاب الرئيس الحالي، وتسببت في بعض التصدعات في مؤسسة الجيش، مثل تعيين وزير للدفاع محسوب على جبهة الحرس الثوري، وخضوع المستويات القيادية العليا في هذه المؤسسة لعمليات إقصاء وتهميش. بالإضافة إلى التراجع النسبي في السيطرة الأمنية الداخلية، خاصة منذ اغتيال محسن زاده، وتصاعد الحركات المعارضة للنظام القائم في إيران، خاصة في الجنوب الشرقي، لذا تم استغلال ذكرى يوم الجيش للتأكيد على قوة النظام الحاكم وامتلاكه قدرات عسكرية متفوقة.

أما الرسالة الأخيرة، فيمكن قراءتها عبر المسارات الحالية للتفاوض حول الاتفاق النووي الإيراني، والتي تنتهج فيها طهران أيضًا النهج المزدوج؛ حيث تجمع بين التفاوض في الوقت الذي تعلن فيه أنها ستبدأ العمل في وحدة جديدة لصنع مكونات أجهزة الطرد المركزي في منشأة "نطنز". الأسلحة الإيرانية الجديدة، وعلى رأسها الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية، تحمل رسائل للولايات المتحدة الأمريكية، التي تحمّلها طهران مسئولية عدم التوصل لتوافق حول الاتفاق النووي حتى الآن، ولعل اعتماد طائرة "كمان22-" الجديدة، على تصميم الطائرة الأمريكية بدون طيار "أم كيو9-"، أبلغ ما يمكن فهمه من هذه الرسائل.

الحدث الثالث

المفاوضات الإيرانية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتبر خطوة ضرورية لتعزيز فرص إحياء الاتفاق النووي، والمباحثات بين الحكومة الإيرانية والوكالة مستمرة منذ بداية التوجه للتفاوض، ولكن مؤخرًا هناك بوادر للتفاهم حول العديد من النقاط الخلافية، بما اعتبرته العديد من المصادر مؤشرًا للاقتراب من تجديد الاتفاق النووي.

أبرز العناوين ذات الصلة

- **إيران تعلن أنها سلّمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مستندات حول منشآتها النووية غير المصرّح عنها.**
- **تحديد 3 أشهر لحل "القضايا العالقة" بين إيران ووكالة الطاقة الذرية.**
- **الاتفاق النووي الإيراني: خارطة طريق لحل القضايا العالقة بين إيران ووكالة الطاقة الذرية.**

التعليق

تداولت العديد من التقارير بوادر تفاهم مشترك بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتضمنت كشف حقيقة المواقع غير المصرح بتخصيب اليورانيوم فيها، وتسليم وثائق إيرانية تعزز من فرص إجلاء الغموض حول أنشطة إيران النووية في عدد من المنشآت، بالإضافة لإعادة تركيب كاميرات مُراقبة خاصة بالوكالة في المواقع والمنشآت الإيرانية ذات الطبيعة النووية، وجاءت مُحصلة تلك التقارير مؤكدة على أن هناك تفاهمًا وشيكًا بين الطرفين، وهو ما سيعزز فرص حل القضايا العالقة وإحياء الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن المفاوضات الجارية بين إيران ووكالة الطاقة الذرية تمثل حلقة ضمن سلسلة الفعاليات والجهود الرامية لإحياء الاتفاق النووي الإيراني، والذي تتواتر التصريحات الإيرانية والغربية حول قُرب إتمامه وتفعيله مجددًا؛ حيث يعتبر الملف النووي الإيراني ومتابعته والرقابة على أنشطة المواقع والمواقع المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني إحدى القضايا الرئيسية الحاكمة لإعادة إحياء الاتفاق. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية تمثل المراقب الرسمي على التزام إيران بما سيتم الوصول إليه من تفاهمات، وتشمل مستويات التخصيب والكميات التي ستحتفظ بها طهران من الوقود المخصب، بالإضافة للقدرات التكنولوجية لعمليات التخصيب مثل أجهزة الطرد المركزي.

ويبدو أن قُرب التوصل لاتفاق يدفع إيران للتعاون بشكل أوسع مع الوكالة؛ حيث تسليم تسجيلات ووثائق تتعلق بعمل المواقع الإيرانية، فضلًا عن نقل أجهزة ومعدات التخصيب من المواقع غير المصرحة مثل معمل "كرج" إلى مواقع أخرى معلنة للوكالة مثل مفاعل "نطنز" أو منشأة "أصفهان"، ناهيك عن تركيب كاميرات للوكالة بالمواقع والمنشآت التي خرجت بعض الكاميرات فيها عن العمل، بالإضافة لإعلان إيران كشف الغموض حول المواقع الأربعة التي تم اكتشاف جسيمات يورانيوم بها خارج المواقع المعلنة للوكالة.

ويتوقع أن تكون هذه التفاهمات الوشيكة بين طهران والوكالة الخطوة الأكثر أهمية نحو إعادة إحياء الاتفاق النووي؛ كونها تمثل الضمانات التي ستتخذها إيران لإثبات سلمية برنامجها النووي وعدم الاندفاع نحو امتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية. إلا أن هذا التفاهم شهد توظيفًا في خضم المفاوضات، حين أعلن ممثل إيران بالوكالة أن بلاده لن تسمح للمنظمة بالوصول لتسجيلات المواقع النووية، إلا حال الوصول لاتفاق نهائي، أي إن هذه التفاهمات قد تتداعى إذا لم يَجْرِ التوصل لاتفاق بين الأطراف المتفاوضة في فيينا.

الحدث الرابع

تطورات الموقف الأمريكي من الصفقة النووية ترتبط في جزء منها بالداخل الأمريكي، إذ يمثل الكونجرس الأمريكي بأعضائه الجمهوريين موقفًا رافضًا من التفاوض مع إيران؛ الأمر الذي يحد من قدرة الولايات المتحدة على تقديم تنازلات كبيرة في المباحثات النووية.

أبرز العناوين ذات الصلة

- **خطوة للأمام.. 220 نائبًا بالكونجرس يدعمون محاسبة إيران.**
- **هل يعرقل "الكونجرس" اتفاقًا محتملًا مع إيران؟**
- **أعضاء جمهوريون يتعهدون بإعاقة أي اتفاق مع إيران إذا لم يوافق عليه الكونجرس أولا.**

التعليق

باتت الأزمة الإيرانية ضمن أولويات السياسة الخارجية لإدارة الرئيس "جو بايدن" منذ أيامه الأولى بالمكتب البيضاوي، واتسع الحديث حول السعي إلى الانقضاض على ميراث الرئيس "دونالد ترامب" من خلال العودة إلى الاتفاق النووي ورفع العقوبات المفروضة ضد طهران. وبهذا، أضحت الساحة السياسية الأمريكية شديدة الاستقطاب حول مسألة التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني. فقد ساهمت الاخفاقات التي ارتبطت بالاتفاق النووي لعام 2015 في تعزيز الرواية التي يرددها المعسكر الجمهوري؛ في حين بلورت المشكلات التي ارتبطت بانسحاب الرئيس "ترامب" من الاتفاق النووي لعام 2015 الرواية التي يتبناها المعسكر الديمقراطي. الأمر الذي عزز الانقسام السياسي الداخلي بشأن قضية الاتفاق النووي الإيراني على الساحة الأمريكية.

وفي خضم ذلك، يبدو أن هناك رغبة من قبل إدارة "بايدن" في تحقيق إنجاز على صعيد هذا الملف؛ إذ يتضح أن هناك عددًا من المتغيرات التي تساهم في وضع الأطر التي تتحرك داخلها إدارة "بايدن"؛ من بينها إرث الإدارة السابقة والمتعلق –من ناحية– بالاعتماد على العقوبات كأداة لإجبار إيران على الالتزام بمطالب واشنطن، ومن ناحية أخرى بحجم التجاوزات التي قامت بها طهران سواء ما يتعلق بالملف النووي والصواريخ الباليستية أو ملف تحركاتها الإقليمية المزعزعة للاستقرار. وعليه، يمثل الوصول إلى اتفاق فعال تجنيبًا للإدارة الأمريكية للظهور بمظهر الطرف الضعيف، سيما في أعقاب الانسحاب العسكري الفوضوي من أفغانستان. ومن جانب آخر، فمثلما استفادت الإدارة الحالية النيل من إدارة "ترامب" بسبب فشله في إدارة الملف الإيراني، فهي تحمل في سبيل ذلك رغبة مماثلة في تحقيق إنجاز كبير، سيما وأنه يمس حلفاءها المقربين كإسرائيل ودول الخليج.

وتشير بعض التحليلات إلى أن القيود النووية في الصفقة الجديدة تعد أقل بكثير من الاتفاق النووي لعام 2015، والذي كان في حد ذاته ضعيفًا للغاية. وهو الأمر الذي دفع المشرعين الجمهوريين

يعود النزاع بين إيران والكويت إلى الستينيات، حين منح كل طرف حق التنقيب في حقول بحرية لشركتين مختلفتين، وقد تقاطعت تلك الحقوق في الجزء الشمالي من حقل الدرة

وعددًا من المشرعين الديمقراطيين إلى رفض توقيع صفقة ضعيفة تحمل مزيدًا من الحوافز لإيران دون تضمينها نصوصًا قوية تحجم من التطلعات النووية لإيران وتفرض قيودًا على سلوكها الإقليمي المزعزع للاستقرار. وفي هذا السياق، يبدو أن الكونجرس سيشهد معركة محتدمة بشأن الاتفاق النووي المزمع، إذ يمنح قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 (INARA) الكونجرس الحق في مراجعة الاتفاقية، ويتمتع الديمقراطيون بأغلبية ضئيلة في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ومن غير المرجح أن ينقلب عدد كبير منهم ضد "بايدن" لعرقلة قضية كبرى مثل الصفقة النووية مع إيران. وبينما يبدو أن أغلبية الديمقراطيين يؤيدون التوصل إلى اتفاق، إلا أنهم سيظلون بحاجة إلى أغلبية الثلثين. لذا، تبدو هذه معركة شاقة أمام إدارة "بايدن"، إلا أن المخرج منها قد يدور حول اعتبار الصفقة الجديدة كعودة إلى خطة العمل المشتركة الشاملة، وبالتالي عدم الحاجة للتصويت عليها مجددًا.

الحدث الخامس

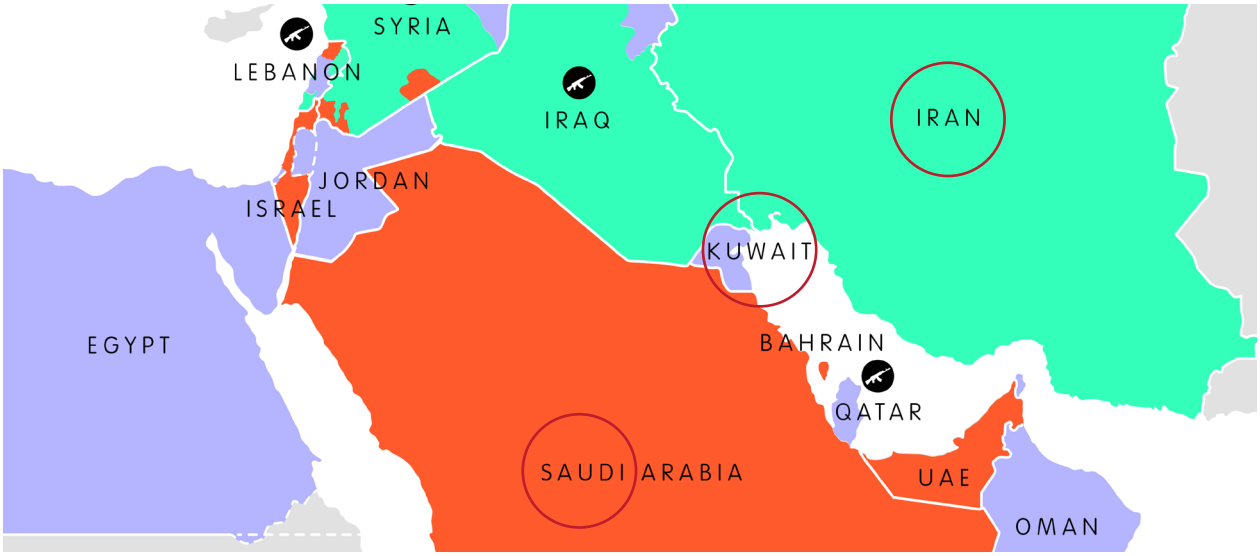

هناك خلافات بين إيران من جهة وكل من السعودية والكويت من جهة أخرى حول استغلال حقل الدرة، وأصدرت الدولتان العربيتان بيانات رسمية حول الأمر للتأكيد على حقهما في استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة، مع دعوة إيران للتفاوض حول تعيين الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة. وقد تركزت الأخبار ذات الصلة بهذه البيانات، وبعضها تطرق لتفسير عدم استجابة إيران لهذه الدعوات.

التعليق

أعلنت وزارة الخارجية السعودية في الثالث عشر من أبريل 2022 أن المملكة العربية السعودية والكويت قد اتفقتا على الإسراع في تطوير واستغلال حقل الدرة المشترك بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في مدينة الكويت بتاريخ 21 مارس 2022، والتي نصت هي الأخرى على "العمل لاستغلال حقل الدرة الواقع في المنطقة المغمورة المقسومة".

ويأتي بيان الخارجية السعودية في أعقاب تتابع ردود الفعل الإيرانية على مذكرة التفاهم السعودية الكويتية التي أُبرمت في مارس 2022. ودارت تصريحات الجانب الإيراني حول عدم قانونية تلك المذكرة، نظرًا لما تملكه طهران من حقوق تاريخية في هذا الحقل، بل وأعلن وزير النفط الإيراني، جواد أوجي، أن بلاده ستبدأ "قريبًا" التنقيب في حقل غاز أراش (الاسم الفارسي لحقل الدرة)، استنادًا إلى وجود أجزاء من الحقل في نطاق المياه غير المحددة بين إيران والكويت. ولكن أتى تعليق الخارجية الكويتية لينفي عن طهران هذه الأحقية، وذلك لأن حقل الدرة حقل كويتي سعودي خالص، وأن للكويت والسعودية فقط حق استغلاله واستثماره. هذا فضلًا عما تشير إليه تقارير صحفية من أن الجزء المعني بالتطوير السعودي الإماراتي يقع في النطاق الجنوبي للحقل، أي إنه بعيد عن نطاق المياه غير المحددة بين الكويت وإيران.

ويعود النزاع بين إيران والكويت إلى الستينيات، حين منح كل طرف حق التنقيب في حقول بحرية لشركتين مختلفتين، وقد تقاطعت تلك الحقوق في الجزء الشمالي من حقل الدرة. وكان بدء إيران التنقيب في هذا الحقل عام 2001 هو ما دفع الكويت والسعودية إلى الاتفاق على ترسيم حدودهما البحرية والتخطيط لتطوير المكامن النفطية المشتركة.

في المقابل، دخلت إيران والكويت على مدار أعوام في مباحثات لتسوية النزاع حول منطقة الجرف القاري الواقع بينهما، ولكن لم تؤدِّ تلك المحادثات إلى أي نتيجة. وفي ظل ما يبدو من جدية المساعي الكويتية السعودية بشأن تطوير الحقل، أوضح خطيب زاده المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية استعداد بلاده الدخول في مفاوضات مع الكويت والسعودية حول كيفية الاستثمار في هذا الحقل المشترك، إلى جانب الدعوة إلى مواصلة المفاوضات الثنائية مع الكويت حول تحديد حدود الجرف القاري.

ويكمن الاهتمام الإيراني بالمشاركة في أعمال التطوير والاستكشاف بهذا الحقل إلى ما تشير إليه التقديرات بشأن حجم احتياطاته المقدرة بنحو 11 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وأكثر من 300 مليون برميل من النفط الخام. كما أنه من المتوقع أن يؤدي تطوير الحقل إلى "إنتاج مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا، بالإضافة إلى إنتاج 84 ألف برميل من المكثفات يوميًا.

وفي سياق ما هو قائم من ارتفاع في أسعار النفط والغاز على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا، تجد إيران عبر الاستفادة من نتائج التطوير والاستثمار في هذا الحقل فرصة مضافة لزيادة إنتاجها من الطاقة، خاصة في حال ما إذا تزامن ذلك مع توقيع الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة، الذي سيترتب عنه رفع العقوبات عن الجانب الإيراني، ومن ثم استعادة القدرة على التصدير في وقت تشتد حاجة الدول الأوروبية فيه إلى تنويع مصادر الطاقة الواردة إليها، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى تحسّن الوضع الاقتصادي لإيران، وبالتالي القدرة على استكمال دعمها الموجه لوكلائها في المنطقة، وهذا تحديدًا هو ما تراه الدول الخليجية كتهديد جدي أمام أمن واستقرار المنطقة الخليجية، ولا سيما في ظل تتابع هجمات الحوثي على منشآت سعودية وإماراتية، وعدم اليقين بشأن مآل المحادثات الإيرانية السعودية الجارية، التي انعقدت جولتها الخامسة يوم الحادي والعشرين من أبريل الجاري.

الحدث السادس

الاهتمام الأساسي هنا يتمثل في إظهار إيران ارتباطها بجماعة الحوثي، وجعل هذا جزءًا من علاقاتها بدول الخليج، فكانت اليمن هي الساحة الأنسب لتوضيح دور وكلاء إيران في الإقليم.

أبرز العناوين ذات الصلة

- **وقف إطلاق النار في اليمن مرتبط بالمحادثات النووية الإيرانية.**
- **اليمن: التراخي الدولي في مواجهة إيران والحوثي ساهم في تنامي أنشطتهم الإرهابية.**
- **إيران ترحب بالهدنة في اليمن وتدعو لتبادل كامل للأسرى والمعتقلين.**
- **مرشد إيران للسعودية: لماذا تستمرون في حرب اليمن التي لا نصر لكم فيها؟**

التعليق

في ضوء الموقف الإيراني المُعلن والداعم لهدنة وقف إطلاق النار يمكننا تحديد حدود التعاطي الإيراني مع الأزمة في ضوء عدد من المتغيرات كالتالي:

أولًا- الترتيبات السياسية والعسكرية: دخلت اليمن مرحلة من الانتقال السياسي ضمن مخرجات مؤتمر الرياض الذي أفضى لنقل السلطة من "عبدربه منصور هادي" إلى مجلس رئاسي بقيادة "رشاد العليمي"، مما يمثل تحولًا كبيرًا يُنهي مركزية السلطة وإشكاليتها، كما أنه يُمهد الطريق نحو اختبار فرص التسوية السياسية، وتشكيل جبهة داخلية موحدة ضد الحوثيين.

من ناحية أخرى، تشهد اليمن هدنة ووقفًا لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة تم الإعلان عنه مطلع أبريل على أن يستمر لمدة شهرين، مما يعني أن هناك ترتيبات سياسية وعسكرية قد طرأت على المشهد لكنها لا تزال في مرحلة الاختبار.

ثانيًا- الترتيبات الإقليمية والدولية: استضافت بغداد الجولة الخامسة من المباحثات السعودية الإيرانية، وتشير التقديرات للمناخ الإيجابي ورغبة الطرفين في بحث سبل استئناف العلاقات فيما بينهما، ويتزامن ذلك مع إعلان القيادة البحرية الوسطى الأمريكية تدشين شراكة بحرية متعددة الجنسيات لتعزيز الاستقرار في البحر الأحمر.

مما سبق يُرجح أن تتعاطى إيران مع التفاعلات في اليمن من خلال مسارين: الأول، الاستجابة للترتيبات القائمة وعملية تثبيت وقف إطلاق النار، وإقناع الحوثيين بالانخراط في التسوية السياسية، وهو المسار الذي يتوقف على حدود الانفراجة في المفاوضات النووية، وكذلك المباحثات بين طهران والرياض، علاوة على الترتيبات السياسية الحالية ودورها في تطويق مسارات الحركة للحوثيين، فضلًا عن أن مهمة الفرقة البحرية ستحد من عملية نقل الأسلحة الإيرانية لليمن مما يفرض مزيدًا من القيود على قدرات الحوثي، الأمر الذي قد يدفعها لخيار التفاوض.

تشهد اليمن هدنة ووقفًا لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة تم الإعلان عنه مطلع أبريل على أن يستمر لمدة شهرين، مما يعني أن هناك ترتيبات سياسية وعسكرية قد طرأت على المشهد لكنها لا تزال في مرحلة الاختبار

من ناحية أخرى، يمكن أن تدفع إيران بالحوثيين نحو إشعال الموقف وتجاوز الهدنة العسكرية كجزء من المساومة في الملفات الإقليمية الكبرى وفي مقدمتها الملف النووي، والمباحثات مع الرياض، بهدف الحصول على مزيدٍ من الضمانات والمكاسب.

على أية حال ستضمن إيران حضورًا وتأثيرًا في اليمن مستقبلًا عبر الحوثيين، إذ إن أية ترتيبات مستقبلية في اليمن لا يمكن أن تتجاوز الحوثي، مما يصب في استراتيجية إيران الرامية إلى بسط نفوذها في الإقليم.

الحدث السابع

تشهد العلاقات بين إيران وحركة طالبان في أفغانستان توترًا في المرحلة الحالية، وتعددت مظاهر هذا التوتر واختلفت حول مداه الآراء بين من يرى وجود فرص لتناميه لاعتبارات تبدو طائفية في ظاهرها، والبعض الآخر الذي يعتبر هذه التوترات تفاعلات طبيعية مع النظام الجديد في أفغانستان.

أبرز العناوين ذات الصلة

- **تظاهرات مناهضة لإيران في العاصمة الأفغانية بتصريح من طالبان، واستهدف المتظاهرون مقر السفارة الإيرانية في كابول.**
- **أعلنت الخارجية الإيرانية استدعاء القائم بأعمال السفارة الأفغانية في طهران على خلفية الهجمات على سفارتها بكابول وقنصليتها في هرات.**
- **إيران تغلق مغبرًا حدوديًا مع أفغانستان بعد مناوشات مع "طالبان".**

التعليق

توارثت الحكومات الأفغانية والإيرانية المتعاقبة عددًا من القضايا العالقة التي ظلّت لعقود محل اختلاف بين البلدين، وعلى رأسها: ملف الهجرة الأفغانية ولا سيما غير الشرعية منها؛ إذ يقطن في إيران نحو 5 ملايين لاجئ أفغاني، وملف المياه، وكذا التهديدات الإرهابية والاتجار غير المشروع

بالمخدرات. ولطالما أشعلت هذه الملفات التوترات بين فينة وأخرى، كان أحدث مشاهدها مقتل رجل دين شيعي على يد لاجئ أفغاني (غير شرعي) بمدينة مشهد الإيرانية، والمظاهرات التي جابت العاصمة الأفغانية كابول بإيعاز من حركة طالبان للتنديد باعتداءات على لاجئين أفغان بإيران أظهرتها مقاطع فيديو متداولة على نطاق واسع، وقد شهدت المظاهرات اعتداءات على السفارة الإيرانية بكابول والقنصلية بهرات، بالتزامن مع إغلاق حركة طالبان مركز تبيان الثقافي المقرب لطهران، وهو ما ردت عليه الأخيرة باستدعاء سفيرها وإيقاف جميع أنشطة قنصليتها في أفغانستان.

ورغم أن الأحداث الأخيرة قد تُمثل بادرة لتحدي العلاقات الأفغانية-الإيرانية خلال العهد الثاني لحركة طالبان؛ إلا أنها لن تكون العامل الحاسم الذي قد يؤدي إلى تدهور العلاقات بين البلدين بالشكل الذي يتصوره البعض، لا سيما أن التصعيد الراهن يبدو متخفيًا وراء الستار الشعبي، في حين مالت التصريحات الرسمية لكلا الطرفين إلى التهدئة، وأُرجعت هذه الأحداث إلى مؤامرات خارجية تهدف إلى تفجير علاقات البلدين بعد تحسنها بالأشهر الماضية. وهذه الفرضية تبدو صحيحة في ضوء المنفعة المتبادلة بين طالبان وطهران؛ حيث تُحاول الأخيرة عبر سياستها البراجماتية احتواء الحركة بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والتي تُعد سوقًا مهمة للبضائع الإيرانية التي تعاني من تأثيرات الضغوطات الاقتصادية الغربية، إلى جانب كونها إحدى الحلقات الهامة التي تُعول عليها إيران لضمان توطيد نفوذها في آسيا الوسطى مُستغلة في ذلك التداعيات الجيوسياسية للحرب الأوكرانية الدائرة.

ولعبت العلاقات الأمريكية-الإيرانية المضطربة دورًا كبيرًا في دفع العلاقة بين طالبان وطهران نحو المزيد من التعاون، حيث أوجد نهج "عدو عدوي صديقي" فرصة للطرفين للالتقاء. ناهيك عن تخوف إيران من تنامي نشاط الفرع الخراساني لداعش على الجغرافيا الأفغانية، وهو ما يجعلها مستعدة للتعاون مع طالبان كشريك في مكافحة الإرهاب الذي يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي الإيراني. علاوة على رغبة إيران في إبقاء طالبان على الالتزام بمعاهدة المياه لعام 1973 بشأن تدفق نهر هلمند ذي الأهمية الاستراتيجية لتوفير مياه الشرب والزراعة في شرق إيران.

على الجانب الآخر، ثمّة مجموعة من العوامل التي تجعل حركة طالبان حريصة في الوقت الراهن على إبقاء علاقات جيدة مع إيران حتى وإن لم تعترف بها الأخيرة، أبرزها تخوف طالبان من قيام طهران بتقديم الدعم المادي واللوجيستي لحركات المقاومة الأفغانية المناهضة لسيطرتها على الحكم في أفغانستان على غرار ما فعلت في تسعينيات القرن المنصرم إبان العهد الأول لطالبان، فضلًا عن وجود جملة من التحديات البنيوية العميقة التي تجابهها حكومة طالبان الجديدة والتي تجعلها بمنأى عن إثارة أية خلافات مع دول الجوار، ولا سيما بعد توتر علاقاتها مع باكستان على خلفية النزاعات الحدودية الأخيرة بين البلدين.

اتفاق نووي جديد
الاتجاه إلى غير الممكن

توقفت المباحثات النووية التي تجري في فيينا لأكثر من شهر بخصوص العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، وذلك بعد تفاؤل شديد من كافة الأطراف المشاركة في المباحثات، سواء من جانب إيران أو المجموعة الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث صدرت تصريحات لكبار المسئولين لهذه الدول حول وضع خطة للوصول إلى اتفاق، ويجري اتفاق كامل بخصوصها.

وفجأة توقفت المباحثات وبدأت تظهر على السطح خلافات حادة بين إيران والولايات المتحدة بالتحديد، وهذه الخلافات لم تتعلق بالقضايا الفنية، فهذه القضايا تم حسمها تقريبًا، وعادت إلى الإطار الذي كانت محكومة به في اتفاق عام 2015، وبإيجاز شديد تركزت القضايا الفنية حول تخصيب اليورانيوم ودرجة التخصيب والكميات المخزنة وأجهزة الطرد المركزية ومستوياتها، وتقييد قدرة إيران على تجاوز الشروط التي كانت ملتزمة بها في الاتفاق المذكور، ووافقت إيران على العودة إليها.

وجدير بالذكر أن من القضايا الفنية الشائكة التي أمكن التغلب عليها موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول شكوكها لوجود آثار ليورانيوم مخصب في منشآت لم يشملها التفتيش قبل ذلك، ووافقت إيران على ما طلبته الوكالة بتركيب كاميرات للمراقبة في كافة المواقع النووية، لكن إيران اشترطت ألا تعطي الصور الملتقطة منها للوكالة إلا بعد أن يتم حسم كافة القضايا المعلقة، ويتم التوقيع على الاتفاق الجديد.

لماذا توقفت مباحثات فيينا؟

إذا كانت القضايا الفنية الخلافية قد تم الاتفاق على حلول لها، فلماذا إذن توقفت المباحثات؟ وتكمن الإجابة في تبلور قضايا سياسية لم تكن مطروحة في الاتفاق القديم، وأصبحت محل اختلاف وتسببت في تعقيد المباحثات بل ووقفها. وفي مقدمة هذه القضايا إصرار إيران على ضرورة حذف الحرس الثوري الإيراني من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للتنظيمات الإرهابية، وفرض عقوبات اقتصادية عليه وعلى مؤسساته، وهذا الإدراج كان خارجًا عن الاتفاق النووي القديم ولم يكن جزءًا منه، ولكنه أصبح جزءًا مستجدًا، ومن هنا أصرت إيران على رفع الحرس الثوري من هذه القائمة أولًا.

توقفت المباحثات وبدأت تظهر على السطح خلافات حادة بين إيران والولايات المتحدة بالتحديد، وهذه الخلافات لم تتعلق بالقضايا الفنية، فهذه القضايا تم حسمها تقريبًا، وعادت إلى الإطار الذي كانت محكومة به في اتفاق عام 2015

الجهود الأوروبية المبذولة -في هذا الصدد- كانت لإيجاد حلول وسط، تعتمد على تقديم تنازلات من الطرفين، أي وضع تصور برفع جزئي للحرس الثوري، بمعنى أن يُرفع الحرس الثوري من القائمة الأمريكية للإرهاب ويظل "فيلق القدس" مصنفًا، وتبقى العقوبات الاقتصادية مفروضة على الحرس الثوري الإيراني، وهو ما رفضته إيران وأصرت أن يكون الأمر كاملًا وبوضوح.

من ناحية أخرى، فإن الموقف الأمريكي الذي بدا موافقًا في البداية على رفع الحرس الثوري من قائمة التنظيمات الإرهابية بدأ يشهد متغيرات جديدة دفعت إلى الاعتقاد بأنه من الصعب إجراء هذا الرفع، وهو ما يعني أن الأمور لم تعد متفائلة للوصول إلى اتفاق جديد.

الموقف الأمريكي

شهد الموقف الأمريكي متغيرات جديدة خلال الفترة الأخيرة التي توقفت فيها المباحثات، ومن أهم هذه المتغيرات أن الولايات المتحدة أبدت أولًا مرونة كافية مع المطالب الإيرانية على أمل أن تسمح لإيران بضخ كميات كبيرة من النفط في السوق العالمية تواجه نقص البترول الروسي وتساهم في خفض الأسعار، وتواجه أزمة التضخم التي تشهدها اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة والعالم، غير أن الموقف الأمريكي الداخلي بدا ضاغطًا على الإدارة الأمريكية، حيث إن جزءًا من الهيئة التشريعية الجمهورية وجزءًا من مثيلتها الديمقراطية أصبحت تعارض تمامًا الوصول إلى اتفاق وتقديم تنازلات لإيران. وزاد من حدة هذه المعارضة رفضهم رفع الحرس الثوري من قائمة التنظيمات الإرهابية، ومن المرجح أن تكون الجهود الإسرائيلية قد نجحت -إلى حد كبير- في تعبئة جزء كبير من الهيئة التشريعية الأمريكية.

كذلك أفصحت الإدارة الأمريكية عن موقفها من هذه القضية بعد فترة من اتخاذ مواقف غير محددة المعالم، حيث عبر المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية بأنه إذا كانت إيران تريد أن يتم الاتفاق على رفع الحرس الثوري الإيراني من القائمة الأمريكية للإرهاب، أي الدخول في قضايا لم تكن مدرجة ضمن اتفاق 2015، فعليها أن تستجيب إلى المطالب الأمريكية التي لم تكن مدرجة في هذا الاتفاق ومن بينها الأذرع الإيرانية والبرنامج الإيراني للصواريخ الباليستية، وهي قضايا أصبحت عقبة أساسية للوصول إلى اتفاق جديد.

هناك انقسام حاد داخل دوائر صنع القرار الأمريكي خاصة العسكرية والسياسية من تطورات المباحثات النووية في هذا التوقيت، وهناك إصرار من الجميع بأنه إذا كانت إيران تريد نصًا واضحًا لرفع العقوبات في الاتفاق المنشود فعليها الاستجابة للمطالب الأمريكية التي تتجاوز هذا الاتفاق.

إذن، أصبحنا أمام قضايا سياسية جديدة لم تكن مدرجة في المباحثات بصورة أساسية، فمسودة الاتفاق التي تم إعداداها كان هدفها الرئيسي العودة للاتفاق النووي. دوائر مختلفة في الولايات المتحدة ترى أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي عام 2018 سمح لإيران بتجاوز القيود التي كان يفرضها الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني، خاصة التخصيب ودرجاته وأجهزة الطرد المركزية. وبالتالي، إذا كان الاتفاق القديم يحدد سقفًا يمتد لسنوات طويلة لوصول إيران للعتبة النووية، فإن الانسحاب من الاتفاق جعل هذا السقف ليس محكومًا، بل تقلص لفترة في حدود العام كما تشير لذلك عدة تقديرات متخصصة على هذا المستوى.

إن الإدارة الأمريكية الآن بصدد اتخاذ موقف جديد ربما يساهم في عدم التوصل لاتفاق خلال الفترة الحالية، خصوصًا أن الاستطلاعات الأولية التي تمت داخل الولايات المتحدة أثبتت أن الحزب الجمهوري سيتفوق على الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي، وهذا الأمر تضعه الإدارة في اعتبارها ولا تريد أن تغامر في الوقت الحالي بمواقف مع إيران يمكن أن تزيد من أزمتها على هذا المستوى.

الموقف الإسرائيلي

بذلت إسرائيل جهودًا كبيرة لوقف المباحثات النووية ووقف التوجه الأمريكي لتقديم تنازلات والعودة للاتفاق القديم، وكانت ترى أن الاتفاق سواء القديم أو ما سيطرح حول صيغة جديدة للاتفاق مع إيران أمر لن يمنع إيران من الوصول إلى العتبة النووية، وأن إيران تمثل خطرًا في ظل امتلاكها للصواريخ الباليستية. وتعددت زيارات المسئولين الإسرائيليين إلى الولايات المتحدة والنقاش معهم حول هذا الأمر، وممارسة كافة الضغوط. بل ذهب الوفد الإسرائيلي برئاسة مستشار الأمن القومي إلى فيينا، واجتمع بالمسئولين والمشاركين الأوروبيين لممارسة ضغوط لوقف أية تنازلات على هذا المستوى.

ويعد التطور الأكثر وضوحًا في الفترة الأخيرة هو تركيز جهود إسرائيل على عدم التوصل لاتفاق، ووضع خطة بديلة لا تسمح لإيران بمواصلة جهودها النووية. وتعتبر زيارة مستشار الأمن القومي الإسرائيلي على رأس وفد عسكري واستخباراتي في الأسبوع الأخير من شهر أبريل 2022 لحضور اجتماع مجموعة العمل الاستراتيجية المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة، دليلًا واضحًا وتطورًا مهمًا في الموقف الإسرائيلي في هذا الصدد. هذه المجموعة المشتركة يطلق عليها اسم "أوبال"، ونشأت في الفترة الأولى من عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، ويرأسها مستشارا الأمن القومي في البلدين. وهي المجموعة التي تتولى وضع الخطط والسياسات للتعامل مع كافة القضايا المتعلقة بإيران، وممارسة الضغط عليها. واختلف الأمر في الولاية الثانية لأوباما، حيث ركز على ضرورة الوصول لاتفاق مع إيران، فتراجع دور هذه المجموعة. وعادت هذه المجموعة للاجتماع مرة أخرى عام 2018 خلال فترة الرئيس السابق دونالد ترامب، وأعقب هذا الاجتماع قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران.

وحينما تولى الرئيس جو بايدن عادت المجموعة للعمل، وعقدت اجتماعين متتالين في مارس وأبريل 2021 بضغط من إسرائيل التي مارست الضغوط على الإدارة الأمريكية لمنعها من التوجه للعودة للاتفاق، لكنها لم تنجح في تحقيق ذلك. وبعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لواشنطن في فبراير 2022 وبداية مفاوضات فيينا، وإلحاح من إسرائيل، عقدت اللجنة المذكورة ثلاثة اجتماعات متتالية، وهو الأمر الذي يعني بوضوح أن إسرائيل نجحت مرة أخرى في التأثير على الموقف الأمريكي المرن في التعامل مع إيران. وهناك تغير وانتقال من المنطقة المرنة إلى منطقة لا يُعتقد أن تكون بنفس المستوى الذي كانت عليه خلال العام الماضي.

وفي التقدير فإن الظروف المتاحة الآن تشير إلى عدد من الاعتبارات، أهمها:

1. أن الإدارة الأمريكية لم تعد طبقًا للمعطيات الواقعية حريصة على الوصول لاتفاق قريب كما كانت تهدف منذ عام.

2. أن الإدارة الأمريكية ربما تتجه إلى تأجيل حسم هذه القضية إلى ما بعد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي، حتى لا تؤثر على موقف الحزب الديمقراطي خلالها، وأن طول المدة قد يدفع إيران لقبول حلول وسط سبق أن طرحت عليها ولم تقبلها. أي إن تأجيل رفع العقوبات يمنع إيران من استثمار هذا الأمر في الفترة الحالية في ظل تداعيات الحرب الأوكرانية وما تم فرضه من عقوبات على روسيا ومحاولات إيران الاستفادة من هذه التداعيات على المستوى الإقليمي والدولي.

3. إن قضية الحرس الثوري الإيراني أصبحت قضية داخلية أيضًا، تزايد بها إيران على مواقف الأطراف المختلفة وتغطي بها على المشكلات الداخلية، وإذا نجحت في رفع الحرس الثوري من القائمة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية فسيعد إنجازًا كبيرًا، مع رفضها تقديم تنازلات حول الصواريخ الباليستية أو أذرعها في المنطقة.

4. أن الإدارة الأمريكية بهذا التأجيل ربما تستعيد ثقة وتأييد الدول الإقليمية التي كانت رافضة للمرونة الأمريكية تجاه إيران، وتقدم لها شكلًا من التجاوب مع مطالبها، والإصرار على إعادة طرح القضايا التي تهمها على مائدة التفاوض باعتبارها جزءًا من المباحثات التي تجري والصفقة التي يمكن أن توقعها مع إيران.

الخلاصة أن المباحثات في فيينا رغم الإلحاح الإيراني للعودة إليها، وطلب الدول الأوروبية حسم الموقف، إلا أن تلك المباحثات تواجه عقبات شديدة وسياسية ليس من السهل حسمها من الطرفين. وكذلك فإن الداخل في البلدين سوف يؤثر على أي تقدم على هذا المستوى.

هل هناك نظام أمني وشيك للبحر الأحمر؟

تؤكد العديد من التقديرات والتحليلات تراجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط، غير أنها تُظهر اهتمامًا كبيرًا بالممرات الملاحية فيه خاصة البحر الأحمر، فقد قامت الولايات المتحدة بإجراء مناورات عسكرية في نهايات العام الماضي بالاشتراك مع البحرين وإسرائيل. وكذلك كانت هناك مناورة ضخمة نظّمتها البحرية الأمريكية بمشاركة 60 دولة في البحر الأحمر، والتي استمرت 18 يومًا في فبراير الماضي، فضلًا عن إعلان الأسطول الخامس في سبتمبر الماضي عن تشكيل "قوة المهام الـ59" كجزء من مهمة الأسطول الأوسع نطاقًا.

ولعلّ التركيز الأمريكي للحضور الأمني في البحر الأحمر، والذي تبلور مؤخرًا في تشكيل "قوة المهام المشتركة 153" ضمن الأسطول الخامس الأمريكي، وهي تتكون من سفن تتراوح بين اثنتين وثمانية، وبمشاركة دول حليفة وشركاء بحريين إقليميين لواشنطن، بما يعني توسيع نطاق العمليات لأسطولها الخامس الذي يتمركز في المنامة ليمتد مجال نشاطه إلى داخل البحر الأحمر؛ حيث تمتد مسئولية "الأسطول الخامس"، من مضيق هرمز وخليج عمان وبحر العرب وأجزاء من المحيط الهند وخليج عدن، ومضيق باب المندب، والبحر الأحمر وحتى قناة السويس. وقد صرح قائد الأسطول الخامس الأمريكي الأدميرال براد كوبر بأن "قوة المهام المشتركة 153" ستقوم على "تعزيز التعاون بين الشركاء البحريين الإقليميين لتعزيز الأمن في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن".

ويمكن تفسير هذا التحرك الأمريكي تجاه تأمين البحر الأحمر بعدة أسباب، أهمها:

1. محاولة للحدّ من تهريب الأسلحة للحوثيين والحد من تدخلات طهران السافرة في اليمن عبر سفنها الجوالة في البحر الأحمر، فضلًا عن منع أي أعمال قرصنة كان آخرها قرصنة الحوثيين لسفينة "روابي"، ويستدلّ على ذلك من تصريح الأدميرال براد كوبر: "إن القوة الجديدة تستهدف أولئك الذين يهربون الفحم والمخدرات والأسلحة والأشخاص"، وهي إشارة صريحة للحوثيين وداعميهم في طهران الذين يؤججون حرب اليمن عبر تهريب الأسلحة باستمرار، من خلال فرض رقابة جوية ومائية لتعقب شحنات التهريب الإيرانية للحوثيين نحو الداخل اليمني.

2. يمكن النظر إلى هذه القوة باعتبارها تعمل ليس فقط على مراقبة عمليات التهريب ولكن لمراقبة

الترابط الواضح بين أمن الخليج وأمن البحر الأحمر يزيد من اهتمام الولايات المتحدة بتأمين البحر الأحمر الذي يشهد مرور أكثر من 6 ملايين برميل من النفط والمنتجات النفطية يوميًا عبر مضيق باب المندب الدولي، وفي اللحظة الحالية تزداد الأهمية الاستراتيجية

سفن إيران التي تنشط عسكريًا تحت الغطاء التجاري والمدني، بل وكشف العمليات السرية للحرس الثوري الإيراني الذي يوفر دعمًا غير محدود لمليشيات الحوثي عبر البحر الأحمر، وهذا يعني تقييد الحركة الإيرانية في المنطقة. وتذهب بعض التقديرات إلى أن استمرار المباحثات النووية بين إيران والولايات المتحدة يمثل أحد الأسباب لتحرك الولايات المتحدة في البحر الأحمر كنوع من الضغط على إيران ووكلائها في الخليج. كما توجه الولايات المتحدة رسالة للدول في المنطقة، خاصة دول الخليج، بأنها تولي اهتمامًا كبيرًا لنشاط الأذرع الإيرانية، خاصة في اليمن وتداعيات أنشطتها ومخاطرها على الأمن الإقليمي والأمن القومي لتلك الدول، على اعتبار أن تشكيل هذه القوة يعني نوعًا من الحصار للتمدد الإيراني العسكري والبحري في الدوائر المحيطة بالمنطقة، وبالتالي تستوعب كل تحفظات الدول الخليجية ودول الإقليم بصفة عامة على المرونة التي كانت بادية في التفاوض مع إيران، وتحد من المخاوف الإقليمية من استعادة إيران لنفوذها وممارسة دور إقليمي موسع إذا ما خرجت من الحصار الذي فرضته العقوبات الأمريكية والأوروبية عليها.

3. الترابط الواضح بين أمن الخليج وأمن البحر الأحمر يزيد من اهتمام الولايات المتحدة بتأمين البحر الأحمر الذي يشهد مرور أكثر من 6 ملايين برميل من النفط والمنتجات النفطية يوميًا عبر مضيق باب المندب الدولي، وفي اللحظة الحالية تزداد الأهمية الاستراتيجية لهذه المنتجات في ظل استمرار الحرب الأوكرانية وما ارتبط بها من عقوبات مفروضة على روسيا.

4. الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بالسيطرة البحرية على الممرات الملاحية الاستراتيجية في العالم؛ حرصًا منها على توسيع تحالفاتها الأمنية كجزء من تحركاتها لتحجيم الحركة الصينية في هذه الممرات، خاصة مع المراقبة الأمريكية للانتشار الصيني في إفريقيا، وتمركزها أمنيًا في جيبوتي.

5. الولايات المتحدة لديها قلق من الانتشار البحري الروسي في شرق المتوسط والبحر الأحمر بعد توسيع القاعدة البحرية الروسية في طرطوس، والحديث عن تسهيلات عسكرية لصالح روسيا في السودان.

6. استمرار التوجه الأمريكي بدمج إسرائيل في نظام أمني بالبحر الأحمر، هذا التوجه الذي عبرت عنه إدارة ترامب بوضوح، وهذا الدمج لن يتم بدون تعاون إقليمي مع دول القرن الإفريقي، بما يعد مكسبًا لإسرائيل.

وبصفة عامة، يمكن القول إن التحرك الأمريكي في البحر الأحمر والقوة البحرية التي تم تشكيلها مؤخرًا تمثل نواة لترتيبات أمنية تضع قواعدها الولايات المتحدة في هذا الممر الملاحي الاستراتيجي الذي يمثل إقليمًا فرعيًا في الشرق الأوسط يؤثر في توازنات القوة فيه. وفي التقدير فإن هذا الأمر سيؤثر على التوجه العربي لإيجاد منظومة أمنية عربية للبحر الأحمر نواتها "مجلس الدول العربية والإفريقية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن" والذي تأسس في يناير 2020، مما يثير التساؤل حول كيفية التعامل العربي مع هذا الحضور الأمريكي بحريًا في البحر الأحمر، وهل يمكن أن تتجه دول المجلس العربي والإفريقي لأمن البحر الأحمر وخليج عدن للإعلان عن ترتيبات تنفيذية لعمله وقيامه بدور فاعل في تأمين هذا الممر الملاحي الهام، أم إن انخراط الدول الكبرى في المنطقة يمكن أن يدفع بوجود مشروعات مختلفة لأمن البحر الأحمر؟.

ماذا يقول إعلام إيران
ومراكزها البحثية

تتنوع هذه الأيام تلك الملفات والقضايا التي تتناولها وسائل الإعلام في إيران ما بين الشأن الداخلي والخارجي. وتركز هذه الوسائل الآن بشكل رئيسي على تطورات الملف النووي والمحادثات المتزامنة في هذا الصدد، وما يرتبط بذلك من تداعيات اقتصادية محلية. ولذا، فإننا نجد المطالبات بشأن رفع العقوبات عن الاقتصاد الإيراني مستمرة، بل إنها تجددت وارتفعت وتيرتُها في ظل تعثر المفاوضات النووية التي تجري في العاصمة النمساوية فيينا منذ شهر أبريل 2021.

ونجد صدى هذه التداعيات الاقتصادية محليًا وتشابكاتها داخل المجتمع. فعلى سبيل المثال، أثارت زيارة عائلة رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، إلى تركيا خلال الأيام الماضية لشراء مستلزمات وسلع فاخرة للغاية، غضبًا واستياءً محليًا بارزًا في إيران، استدعى "إلياس قاليباف"، نجل رئيس البرلمان الإيراني، إلى أن يعتذر علنًا على وسائل التواصل الاجتماعي ويصف تلك الزيارة بأنها "خطأ لا يُغتفر".

وخلال الفترة الماضية، كثّفت وسائل الإعلام الإيرانية من تغطيتها وتحليلاتها للتطورات المهمة التي شهدها الإقليم المحيط بإيران خلال الأسابيع القليلة الماضية. ونجد هنا بشكل محدد إعلام إيران يركز

على الملف الباكستاني والأفغاني وعلاقاتهما ببعضهما بعضًا. كما أن الهجمات الإرهابية التي وقعت في أفغانستان واستهدفت الشيعة الأفغان قد ألقت بظلالها على وسائل الإعلام الإيرانية، وأثّرت على طبيعة تناولها للشأن والتطورات في أفغانستان.

وفيما يلي نتطرّق لأبرز ما يتم تناوله داخل وسائل الإعلام الإيرانية في الوقت الراهن:

أولاً- على المستوى المحلي:

- **الركود الاقتصادي الشديد**

لا تزال هذه القضية تشكل المحور الأساسي لتناول القضايا الاقتصادية المحلية في إيران، والتي تتشابك معها الملفات الاقتصادية الأخرى التابعة. وبالنسبة لحكومة المحافظين، بزعامة إبراهيم رئيسي، فإنها كثيرًا ما تشير إلى أن أحد جذور الأزمة الاقتصادية الحالية يكمن في سياسات حكومة الرئيس السابق، حسن روحاني (2013-2021). ولكن هذه الحكومة الحالية تحاول أيضًا حل هذه المشكلات بشكل رئيسي من خلال الانخراط بشكل جدي في المفاوضات النووية مع الدول الكبرى في النمسا من أجل التوصل إلى اتفاق نووي يساهم بشكل كبير في حلحلة الأزمة الاقتصادية الحالية.

- **ارتفاع الأسعار:**

يشهد السوق الإيراني ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار خلال الآونة طالت مختلف السلع والمنتجات. وتعاني إيران أزمة في الحبوب والغلات الغذائية برزت بشكل أكبر مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022. ولذلك فإننا نجد العديد من المواقع الحكومية، التابعة للمحافظين، أو الإصلاحية التابعة لمنتقدي الحكومة الحالية، تتناول هذه القضية بشكل يومي. وتدعو بعض المواقع إلى تعزيز الإنتاج المحلي والاعتماد على المزارعين الإيرانيين لحل المعضلة.

(وكالة أنباء "دانشجو"، 22 أبريل)

ونلاحظ هنا أن وكالة أنباء "دانشجو/ الطالب" في تقرير لها نُشر يوم الجمعة 22 أبريل الجاري تحت عنوان "أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية تنتظر السكان حول العالم"(*) قد سلطت الضوء على هذه القضية قائلة إن مختلف أنواع الحبوب والسلع الغذائية قد ارتفعت أسعارها حول العالم.

- **المحافظون: تراجع معدل التضخم المحلي بنسبة 40%:**

تُلقي وسائل الإعلام الإيرانية بشدة الضوء على تقرير لصندوق النقد الدولي يشير إلى أن معدل التضخم في إيران البالغ 40% في الوقت الحالي، سوف يتراجع إلى 32.3% خلال العام الميلادي الجاري 2022. ونجد هنا وسائل الإعلام الإيرانية المحافظة، مثل صحيفة "كيهان" المدعومة من المرشد الأعلى علي خامنئي، تركز بشكل أكبر على مثل هذه التقارير التي تحاول بث الأمل فيما يتعلق بمستقبل وضع الاقتصاد الإيراني.

- **- ارتفاع نسبة الصادرات إلى الصين بنسبة 30%:**

تشير العديد من المصادر ووسائل الإعلام في إيران إلى أن نسبة الصادرات الإيرانية إلى الصين قد ارتفعت بحوالي 30% خلال الأشهر الثلاثة الأولى في العام الميلادي الجاري، حيث ارتفعت خلال هذه الفترة لتصل إلى مليار و930 مليون دولار في 3 أشهر فقط.

(عدد صحيفة "كيهان"، الأحد 24 أبريل، حول ارتفاع الصادرات الإيرانية إلى الصين)(*)

- **أزمات أجور ومعاشات المعلمين:**

تزخر وسائل الإعلام الإيرانية المعارضة بأخبار التظاهرات اليومية من جانب المعلمين الإيرانيين، سواء من العاملين أو المتقاعدين. فهؤلاء لا يستطيعون تلقي أجورهم أو معاشاتهم على الوجه الأمثل، مما جعل أكثر من 80 مدينة إيرانية تشهد خلال الأيام القليلة الماضية تظاهراتٍ للمعلمين.

- **انتشار المخدرات المُصنّعة في إيران:**

برزت خلال الآونة الأخيرة في إيران مخدرات مصنعة قادمة من أفغانستان. وتقول وسائل الإعلام الإيرانية إن منع زراعة مخدر الخشخاش جعل الحصول على المخدرات المزروعة أكثر صعوبة، مما قاد تجار المخدرات في المنطقة إلى الاتجاه نحو تصنيع المخدرات الأكثر ضررًا وانتشارًا.

ثانيًا- على المستوى الخارجي (إقليميا ودوليا):

- **استهداف الشيعة في أفغانستان:**

تشغل التطورات في أفغانستان مساحاتٍ واسعة من اهتمامات الصحف ومختلف وسائل الإعلام الإيرانية، خاصة وأن مستوى العنف قد ارتفع واستهدف خلال الأيام القليلة الماضية الشيعة الأفغان. وتتصاعد الدعوات في إيران للقيام بأية خطوة للحد من هذه التفجيرات ضد الشيعة، خاصة وأن النظام الإيراني يعتبرهم موالين له ونفوذًا كامنًا يستطيع توظيفهم في أي وقت. ولعل هذه الدعوات تتصاعد في الوقت الراهن، حيث كانت قد سُمعت خلال الأسابيع الأولى لحكم "طالبان" في أفغانستان منذ أغسطس 2021، إلا أنها خفتت لاحقًا وتصاعدت إذن بعد عمليات الاستهداف الأخيرة.

- **استئناف الحوار مع المملكة العربية السعودية:**

في ظل التحولات الإقليمية الأخيرة وتطبيع عددٍ من الدول الخليجية لعلاقاتها مع إسرائيل، تسعى إيران إلى استباق محاولات ضم السعودية إلى التطبيع مع إسرائيل. ولذلك، فإننا نجد وسائل الإعلام الإيرانية تمهد بشكل موسع خلال الأيام الماضية إلى بدء الجولة الخامسة من المحادثات الثنائية المشتركة بين طهران والرياض، والتي بدأت بالفعل يوم الأحد 24 أبريل 2022، ووصفتها إيران بأنها "بنّاءة".

- **باكستان والاستياء من رحيل عمران خان:**

لم تفرد وسائل الإعلام الإيرانية أية مساحة لتطورات أو ملف إقليمي مثلما فعلت خلال الأيام التي تصاعدت فيها التوترات السياسية المحلية في باكستان. فقد أبرزت هذه الوسائل استياءً من رحيل خان، لأنها كانت تصفه بأنه "مناهض" للحضور الأمريكي في الإقليم، فيما كانت سياساته بالفعل متوائمة مع نظيرتها في إيران.

- **الحرب الأوكرانية وطبيعة الموقف الإيراني:**

لم تُبرز وسائل الإعلام الإيرانية موقفًا جديدًا فيما يخصّ تطورات الوضع في أوكرانيا. بل إن هذه الوسائل تكاد تكون قد أظهرت بشكل أكبر طبيعة الموقف الإيراني والممثل، كما هو واضح داخل هذه الوسائل، في وقوف إيران إلى جانب الاتحاد الروسي، فيما لم يتغير موقفها من أوكرانيا التي تتعامل معها على اعتبار أنها موالية للغرب.

- **المفاوضات النووية المتعثرة وإلقاء اللوم على واشنطن:**

تُلقي إيران باللوم في الوقت الحالي على الولايات المتحدة الأمريكية أولًا وثانيًا على دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتعثر مفاوضات فيينا النووية والرامية إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي لعام 2015. حيث تقول إيران إن واشنطن لا تزال ترفض رفع العقوبات عنها، علاوة على إبقائها الحرس الثوري على قائمة العقوبات.

التعليق

بالنظر في هذه المصادر الإعلامية والبحثية الإيرانية يتضح أن تركيزها الأكبر كان على تطورات مباحثات فيينا بشأن الملف النووي الإيراني وما صاحبها من حالة التصعيد المتبادل بين إيران وإسرائيل على وسائل الإعلام الإيرانية بوجه عام، والصادرة باللغة الإنجليزية على وجه التحديد، في شكل بدا معه تناول مختلف هذه الملفات متناغمًا ضمن سياق واحد يتمحور حول الرغبة الإيرانية في إزالة الولايات المتحدة الحرس الثوري من قوائمها للمنظمات الإرهابية، الأمر الذي رفضته واشنطن وتمسكت به طهران، وأثار على الضفة الأخرى قلق تل أبيب لما له من آثار على أمنها بشكل خاص والنشاط الإيراني في الشرق الأوسط بشكل عام:

- لذا فقد أفردت وسائل الإعلام الإيرانية مساحات واسعة لتحذير الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لإسرائيل خلال الاستعراض العسكري الذي أُقيم بمناسبة عيد الجيش الوطني من أنه في حال قيام إسرائيل بأدنى مغامرة عسكرية ضد إيران، فإن الجمهورية الإسلامية سترد في قلب إسرائيل، وأن "أدنى تحرك للعدو لن يخفي عن الأعين الحادة للقوات المسلحة الإيرانية". وهو التحذير الذي وصفته صحيفة "طهران تايمز" بأنه التحذير الأعلى مستوى بعد الضربة الصاروخية الإيرانية في مارس ضد "مقر الموساد" في أربيل شمال العراق، مؤكدة أن إيران تبدو أكثر يقظة من أي وقت مضى تجاه التحركات الإسرائيلية.

- عقب هذه التحذيرات الإيرانية لإسرائيل، نقلت "طهران تايمز" عن مصادر غربية وإيرانية أن إسرائيل تلقت رسالة تحذير من إيران عبر وسطاء أوروبيين تتضمن صورًا لبنك الأهداف التي يمكن استهداف إيران لها داخل إسرائيل، وتتضمن هذه الأهداف صورًا لجميع مخازن الأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية الإسرائيلية التي ستكون محل الاستهداف في الاشتباك العسكري الأول. وذلك بالتزامن مع إعلان وكالة الأنباء الإيرانية إلقاء القبض على ثلاثة أشخاص كانوا يتجسسون لحساب الموساد الإسرائيلي في محافظة سيستان بلوشستان جنوب شرق إيران.

- أما فيما يتعلق بصلب المباحثات، فقد أشارت "طهران تايمز" إلى أنه مع بقاء القضايا العالقة الرئيسية دون حل، يبدو أن المحادثات في فيينا ستظل معلقة حتى ينجح الوسطاء في إقناع الولايات المتحدة بأن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات سياسية، لافتة إلى أن المؤشرات حاليًا ضد أي تغيير في موقف إيران. ونقلت الصحيفة عن جبار كوجيكينجاد عضو لجنة التخطيط والميزانية في البرلمان الإيراني قوله إن الدعم القوي من قبل قائد الثورة لفريق التفاوض يشير إلى مراعاة الخطوط الحمراء في عملية المفاوضات. أما عدم التوصل إلى اتفاق حتى الآن فأرجعته وكالة الأنباء الإيرانية إلى إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن المتعثرة على المستويين الداخلي والدولي من حيث تراجع شعبيته بين الأمريكيين بسبب ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته، وهو ما يؤدي إلى شعوره بالقلق بشأن وضعه المستقبلي.

- على الرغم من إصرار إيران على مسألة رفع الحرس الثوري الإيراني من قائمة العقوبات، وهو ما قاد إلى تعثر المفاوضات بشكل رئيسي، إلا أن طهران لا تزال ترغب جديًا في رفع الحرس الثوري من قائمة العقوبات؛ لأنها تريد على أي حال التوصل إلى الاتفاق النووي الذي تأمل من خلاله في

أن تحلحل مشكلاتها وأزماتها الاقتصادية المتعثرة. وعلى صعيد آخر، تبدي إيران، وهو ما يُرجح أيضًا أن يحدث خلال الأيام المقبلة، عزمًا واضحًا للانخراط في التطورات الإقليمية المحيطة بها والمتمركزة بشكل رئيسي على أفغانستان واستهداف الشيعة، وقد يبدو هذا من خلال التعاون والتنسيق مع دولة باكستان الجارة.

- ولكن ومع كل هذا، لم تُلقِ الأزمة الأفغانية فقط بظلالها سياسيًا على إيران، بل صحيًا واجتماعيًا واقتصاديًا أيضًا، وذلك عند الإشارة إلى التداعيات الخطيرة لانتشار المخدرات المصنعة القادمة من أفغانستان والمصدرة إلى إيران، علاوة على انتشار أمراض أخرى "الحصبة"، وهو ما تسلط وسائل الإعلام الإيرانية الضوء عليه أيضًا. هذا إلى جانب التداعيات الاقتصادية لهجرة الأفغان إلى إيران.

- تدرك إيران أن مباحثات الملف النووي قد وصلت إلى نقطة حرجة في ضوء إصرارها على حذف الحرس الثوري من قائمة الإرهاب الأمريكية، الأمر الذي يجد معارضة قوية لدى الولايات المتحدة وحلفائها، ولذلك عمدت من خلال تصريحات مسئوليها ووسائل إعلامها إلى إظهار إصرارها على مطالبها، في الوقت الذي تستمر فيه في تخصيب اليورانيوم بنسب تفوق 50%، وترفض تسليم تسجيلات المراقبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يزيد الضغوط على القوى الغربية.

- تَزَامُنُ التحذيرات التي أطلقها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لإسرائيل خلال الاستعراض العسكري مع تعثر تنفيذ مطلب حذف الحرس الثوري من قائمة الإرهاب، يُعد رسالة من إيران تتضمن ما يمكن أن تقدم عليه في حال عدم تنفيذ مطالبها، ولا سيّما مع التقارير التي أشارت إلى تسليمها عبر وسطاء أوروبيين صورًا لبنك أهداف داخل إسرائيل.

- لا يتوقف السبب وراء الإصرار الإيراني على حذف الحرس الثوري من قائمة الإرهاب عند الأسباب المتعلقة بالجوانب الأمنية والسياسية والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط، وإنما يتعدى ذلك إلى أسباب اقتصادية أيضًا، خاصة وأن الحرس الثوري يرتبط بالعديد من الأنشطة الاقتصادية والتجارية الإيرانية، والتي سيمثل بقاؤه على قائمة الإرهاب عائقًا أمامها. وفي الوقت الذي تظهر فيه إيران للعالم أنها تتحدث من موضع قوة فهي تدرك جيدًا أهمية التوصل إلى الاتفاق النووي للتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية على مواطنيها، والتي أفردت الصحف الإيرانية مساحات واسعة في محاولة للترويج إلى أنها في طريقها نحو الاستقرار.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies